من الواقع الاقتصادي

قطاع الاتصالات

عباس الغالبي

يعد قطاع الاتصالات الأكثر حيوية من بين القطاعات الاقتصادية من حيث تحقيق الربحية بمفهومها الاقتصادي وينطبق ذلك بلا شك على شركات الهاتف النقال التي دخلت السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الا ان هذه الربحية والجدوى الاقتصادية المتحققة من خلال أداء هذه الشركات تتطلب في الوقت نفسه خدمات متطورة للمستهلكين الذين هم عماد هذه الربحية ومصدرها المباشر ولذا يتوجب على شركات الهاتف النقال ان ترتقي بطبيعة الخدمات المقدمة وان تقترن الأقوال بالأفعال بعد سيل الوعود التي تطلق بين الحين والآخر وفي ندوة استضافتها جامعة النهرين يوم أمس الاول تحدث المدير التنفيذي لشركة زين على الدهوي عن طبيعة التحديات التي تواجهها شركته سعيا لتحسين خدماتها للمستهلكين وحددها بالسقف الزمني الذي منحته الحكومة العراقية لشركة زين لتعشيق وتوحيد ترددات شركتي عراقنا وأثير بعد خروج الأولى من المزايدة وفوز الثانية برخصة جديدة والتي قال عنها ان فترة قليلة لا تكفي لتوحيد الترددات وهي مبررات فنية كان الأجدى (بزين) ان تفصح عنها قبل هذه الفترة بعد ان اعترى أداءها كثير من اللغط من قبل أوساط شعبية وتخصصية وحتى حكومية وفي ظل هذا التوجه الذي اعلن عنه الدهوي فان طبيعة العقود المبرمة مع شركات الهاتف النقال تحتم عليها تنفيذ عملية توحيد الترددات ومن ثم تحسين الخدمات المقدمة من خلال الهاتف النقال لاسيما وان شركة (زين) تعد واحدة من اكبر وأرقى شركات النقال في الشرق الأوسط وفي وقت تؤكد الأرقام تزايد عدد مشتركيها في العراق فان ذلك لابد ان يقابله خدمات توازي حجم الطلب المتزايد علة استخدام الهاتف النقال بعد فترة حجب درجت عليها الحكومات السابقة قبل عام ٢٠٠٣ انطلاقا من الرؤية الضيقة لانعكاسات وجود شركات الهاتف النقال على الاقتصاد الوطني. ومن هنا وانطلاقا من إعلان المدير التنفيذي لشركة زين العراق علي الدهوي من وجود مشكلات فنية وأخرى لوجستية تواجه سعي الشركة لتحسين الخدمات فان الضرورة تستدعي ان تنظم زين حملة إعلامية تفصح عنها وبالشفافية التي يؤكد عليها الدهوي في اكثر من مرة لاطلاع الرأي العام والمستهلكين على حجم المشكلة وطبيعتها والعقبات التي تعتري سير عمل كوادر الشركة والالتزامات المتبادلة بموجب العقد المبرم (رخصة العمل) بين الحكومة وشركة زين قطعا للتقولات واللغط المثار تجاه أداء الشركة خلال فترة الستة اشهر الماضية ذلك ان الاتصالات والهاتف النقال على وجه الخصوص تلامس حياة الناس وتشكل عبئا على مستويات دخولهم اذا ما كانت الخدمات في هذا القطاع متردية غير مستوفية للقياسات العالمية وطبيعة التطور التكنولوجي والتقني الذي أصاب هذا القطاع الحيوي.

انطلاقا من الرؤية الضيقة لانعكاسات وجود شركات الهاتف النقال على الاقتصاد الوطني. ومن هنا وانطلاقا من إعلان المدير التنفيذي لشركة زين العراق علي الدهوي من وجود مشكلات فنية وأخرى لوجستية تواجه سعي الشركة لتحسين الخدمات

نظمته جامعة النهرين بحضور اقتصاديين ورجال أعمال

مؤتمر اقتصادي يخلص الى ضرورة تشجيع الاستثمار مع ريادة للقطاع الخاص

خلص مؤتمر نظم اول امس في بغداد الى ضرورة تشجيع الاستثمار وتلقف الفرص والبحث في الآفاق الاقتصادية. وعرض عدد من الباحثين والمتخصصين جملة من المعوقات التي اعترت مشاريع الاستثمار في العراق خلال مؤتمر نظمته جامعة النهرين استضافت فيه الدكتور علي الدهوي الرئيس التنفيذي لشركة زين العراق للاتصالات، الذي اكد على الفرص المتاحة المؤمل اغتنامها في الاستثمار وعن كيفية تشجيع المشاريع المهمة.

بغداد/ كريم محمد حسين

ودعا الدهوي الى تفعيل الاستثمار الاجنبي جنبا الى جنب مع القطاع الخاص العراقي مؤكدا ضرورة انسحاب الحكومة من هذا الميدان في وقت يتطلب ان تكون هي الراعية لكل شيء خصوصا بعد التغيير والانفتاح على السوق.

ولفت الدهوي الى طبيعة المشهد الاقتصادي ابان حكم النظام السابق الذي كان يمسك بعجلة الاقتصاد العراقي بشكل مركزي اوصل الامور الى حالة الكساد والخمول التي يعانيها الاقتصاد حاليا مشيرا الى البون الشاسع في جانبي التطور التكنولوجي والتقني بيننا وبين الدول المتقدمة الاخرى.

بعدها فتح باب المداخلات والتعقيبات و المناقشات حيث اجمع المعقبون على ان البنية التحتية المتهرئة والقوانين غير المعدلة والتشريعات غير المفعلة تعد معوقا حقيقيا امام الاستثمار في جميع قطاعاته ومحاوره.

ونوه رئيس جامعة النهرين الدكتور عدنان صالح الى ضرورة استنهاض الافكار وحثها على وجود ارضية رصينة كفيلة بايجاد بيئة امنة للمستثمر الذي يروم دخول العراق ولابد من وجود هيئات تنظيمية عليها ان تقرر بسرعة النهوض لتنظيم سوق المال.

وفي معرض ردود الدهوي حول تراجع خدمات شركة زين العراق للاتصالات مؤخرا اشار الى عدة مشاكل تقف امام الشركة رغم وجود الاجهزة الحديثة المتطورة في العالم منها السقف الزمني القصير الممنوح للشركة في مسألة توحيد الترددات مبينا ان القوات الاجنبية والقوات العراقية وماتحمله من اجهزة تشويش كانت عائقا امام تقوية الشبكة والارتقاء بطبيعة الخدمات المقدمة للمستهلكين.

و استعرض الدهوي الحلول التقنية لافتا الى الامكانات والقدرات الفنية التي تتمتع بها الخبرات والكوادر العراقية وقدرتها على الابداع في مجال الاتصالات.

واكد الحضور على ان البداية جيدة ومشجعة والعراق في انتظار المشاريع القادمة والتي كثر الحديث عنها كذلك المستثمر القادم الذي يجب ان يرى ويلمس قوانين فاعلة من حيث الاعفاء الضريبي التام وتقاسم الكلف وايجاد حماية دائمة تؤمن العمل وتديمه كما ولابد من ايجاد حل لمشكلة الكهرباء والعمل على ايجاد قانون ملزم لشركات القطاع الخاص حول حماية حقوق العمال وشمولهم بالتقاعد كذلك ايجاد مزيد من فرص العمل للعاطلين.

وتطرق الدكتور عماد الملا الى معيار الخدمات المقدمة وكيفية مواجهة البنية التحتية المجتمعية التي عاشت تحت ظروف قاسية من خلال انظمة مستبدة وجاهلة لانها جعلت المواطن ينظر الى الحكومة والى يدها الطلقة في كل تفاصيل حياته وشهدت المؤتمر التي نظمته جامعة النهرين حضورا لعدد من المتخصصين ورجال الأعمال والإعلاميين كما تخللتها تعقيبات مستفيضة في موضوع الاستثمار وفرصه وآفاقه

قوانين جديدة لتطوير الصناعة المحلية

بغداد/ المدى

أفضت الندوة الحوارية التي نظمتها وزارة الصناعة والمعادن وبالتعاون مع هيئة النزاهة الى عدة توصيات لتقويم وترسيخ مبادىء السلوك الوظيفي القويم لدى موظفي الدولة.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة للمكتب الاعلامي إن التوصيات التي خرجت بها الندوة تضمنت قيام وزارة الصناعة والمعادن بإعداد مشروع تعديل لقانون الشركات رقم ٢٢ لعام ١٩٩٧ المعدل وبما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني ومتطلبات السوق وبما يضمن تولي مهام رئيس مجلس الادارة من قبل اختصاصي لاينتمي الى الشركة لغرض توفير الحيادية والاستقلالية والموضوعية في اتخاذ القرار وتطبيق مبادئ الشفافية والوضوح مع ضرورة إشراك ممثلين عن الوزارات القطاعية المستفيدة من نشاط الشركة في مجلس الإدارة.

وأضاف المصدر ان التوصيات أكدت ايضاً ضرورة إتخاذ الدوائر الحكومية مدونة السلوك العراقية كأداة تسترشد بها في جهودها الخاصة بمكافحة الفساد وتخطيط وتنفيذ برامج التدريب على أخلاقيات الوظيفة العامة في الدوائر الحكومية بالتعاون مع مكاتب المفتشين العموميين وهيئة النزاهة وتقويم أدارة الموارد البشرية في الدوائر الحكومية بإعداد برامج تطوير ومتابعة أخلاقيات الوظيفة العامة في ضوء القيم والعادات والتقاليد والقواعد القانونية التي تحكم سلوك العاملين عند الانضواء تحت لواء الجماعة الواحدة والذين يجب عليهم الامتثال لها والالتزام بموجبها مع التزام الإدارات العليا بنشر ثقافة قواعد السلوك الخاصة بموظفي الدولة إضافة الى وضع آلية للتثقيف والرقابة على عدم تعارض المصالح مع مقتضيات أداء الوظيفة العامة ومهامها وواجباتها ووضع نظام رقابي يضمن متابعة السلوك والانتماء الوظيفي والتأكد من مشروعيته في ضوء القواعد والقوانين النافذة وتشخيص أسباب الضعف في سلوك العاملين وأثره أدائهم ووضع المعالجات لتحريك السلوك الفعال.

التجارة تمنح اجازات تصدير واستيراد لتجار عراقيين

بغداد/ المدى

منحت وزارة التجارة (٢٩٦) اجازة تصدير منتجات عراقية وطنية متنوعة واستيراد مواد ومنتجات غذائية وزراعية مختلفة وذلك في اطار النشاط التجاري التصديري والاستيرادي لتجار ورجال اعمال عراقيين.

أكد ذلك مدير عام الشركة العامة للمعارض العراقية أن شركته أصدرت في الشهر المذكور (٦٠) اجازة تصدير الى عدد من الدول شملت منتجات وبضائع وطنية عراقية كالجلود والاصواف والدبس والتمور ومذيب الاحبار والاصباغ والمخلفات البلاستيكية الى كل من سوريا والامارات العربية، والمغرب ومصر وكندا.

موضحا ان قسم الاستيراد في الشركة أصدر كذلك (٢٣٦) اجازة استيراد خاصة بوزارة الزراعة وتضمنت (اجبان، وافراح امهات، ولحوم حمراء، ولحوم معلبة، وكبدة غنم، ولحوم جاموس مجمدة، وشحوم، ودجاج مجمد، وقطع واطراف دجاج مجمدة ولحوم دجاج معلب، ومصنعات دجاج مجمدة، واسماك مجمدة ومعلبة، وبيض مائدة، وبيض تفقيس، وحليب باودر، وحمص، وفاصوليا يابسة، وجوز الهند، وفستق، وفستق الحقل، وكرزات مشكلة، وكيوي، وشاي، وبهارات، ورز مقشور وطحين واضافات علفية ونشا وحبة فول الصويا وبذور زراعية ومثلجات حليبية واسمدة ومبيدات زراعية وخشب جاوي وخشب بلوك وزيت طعام نباتي وسكر وسكائر مختلفة ومعجون طماطم وبسكويت وعصائر وكجب وصاص وعنبة والوان غذائية وجبس ومشروبات غازية من كل من سوريا والارجنتين والهند والبرازيل والسعودية والسلفادور وفيتنام وسلطنة عمان والصين وماليزيا ولبنان وسريلانكا وباكستان وأميركا اضافة الى بلجيكا واندونيسيا.

المالية تحذر من ظهور تحديات كبيرة أمام الموازنة العامة

بغداد/ المدى

حذرت وزارة المالية من ظهور تحديات كبيرة امام وضع الموازنة العامة الفيدرالية في حال بقاء وزارة النفط على الإنتاج المتدني وعدم وصولها إلى الطاقة التصديرية اللازمة. ولفت مصدر إعلامي مسؤول في الوزارة بحسب (وكالة انباء الإعلام العراقي/ واع) الى إمكانية عبورعام ٢٠٠٩ بفضل الأحتياطات الموجودة ولكن عام ٢٠١٠ سيشكل مشكلة حقيقية، مشيرا الى ان جملة تحديات ستظهر أمام العراق أبرزها تسجيل الموازنة العامة للدولة في العراق عجزا" مقداره (١٠٪) مايؤدي إلى أظهار بعض قضايا السياسة الاقتصادية في العراق بعيدة المدى فيما يتعلق بدور الدولة في وضع سياسة اقتصادية رشيدة وحكيمة ومبنية على أسس علمية ومنطقية والتي تحتاج إلى أن تفكر بها الحكومة مليا" وبشكل جدي من وضعها بشكلها الصحيح بعيدا" عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية القاسية ". وبين المصدر ان "من التحديات ايضا تعرض المورد الأساسي للإيرادات العامة إلى انحدار خطير خلال السنتين المقبلتين ٢٠١٠.٢٠١١ وهي الفترة من المحتمل بعدها أن يتعافى الاقتصاد العالمي وهذا يعني أن حالة الاسترخاء التي صاحبت الإيرادات النفطية خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع الأسعار انتهت تماما ولم يعد بالإمكان الاطمئنان إلى وجود أسعار نفط مرتفعة مشيرا الى أن نقص الموارد العامة يقابلها احتمال ارتفاع معدلات الأنفاق العام ويمكن أن يكون من أبرزها الالتزام الأمني المتمثل بانسحاب القوات الأجنبية بموجب الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة واكد ان أبواب الأنفاق الضاغطة فالرواتب والأجور ودعم البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية والتعويضات وتسديد الديون وغيرها ستشكل ثقلا" على الحكومة ".

واعتبر المصدر ان" وضع الاقتصاد العراقي وافتقاره إلى جهاز أنتاجي يوفر السلع و الخدمات لا يسمح أبدا بانتهاج أي أسلوب غير زيادة الإنتاج النفطي في الوقت الراهن فلا التمويل بالعجز والإصدار النقدي والاقتراض الداخلي والخارجي بالأدوات الايجابية أذ ان كل الأدوات السابقة لها أثار مدمرة على الاقتصاد العراقي، مشيرا الى ان حافز الطلب سيؤدي إلى زيادة الاستيراد لعدم وجود جهاز أنتاجي مرن يستجيب لاحتياجات السوق ويوفر السلع ومن ثم تزداد حاجته للعمالة فيخلق دخول أخرى،موضحا ان العكس هو الذي سيحصل حيث سيغمر ما تبقى من أجهزتنا الإنتاجية بسبب المنافسة غير عادلة مع البضاعة المستوردة وتذهب الأموال إلى الاستيراد ".

ثلاث إجازات استثمارية لشركات عراقية بقيمة ٢٦٧ مليون دولار

بغداد/ المدى

منحت الهيئة الوطنية للاستثمار ثلاث إجازات استثمارية لمشاريع سكنية وسياحية وزراعية بقيمة إجمالية بقيمة (٢٦٧) مليون دولار. وقال مصدر مسؤول في الهيئة أنه تم منح شركة جيهان العراقية مشروع إقامة مجمع سكني يضم (٨٠٠) شقة في بغداد، مع خدمات كاملة من أسواق ومحال تجارية، فضلا عن المدارس والمتنزهات والملاعب الرياضية، ومواقف للسيارات، إلى جانب إنجاز جزء من البنية التحتية المتمثلة بالشوارع الداخلية، وبرأسمال قدره (١٥٧) مليون دولار. وأكد المصدر منح شركة أرض البركة العراقية تنفيذ برادات لخزن المنتجات الزراعية، وتصنيع اللحوم وتعليبها وتسويقها. وتابع المصدر أن مشروع بناء فندق سياحي ذي خمس نجوم في مدينة الكاظمية أحيل للتنفيذ لصالح شركة الفوارس العراقية على مساحة تقدر بـ٦٠٠م٢، وبارتفاع ١٥ طابق. وأوضح المصدر أن الفندق سيضم ٣٠٠ غرفة ديلوكس، و ٥٠ جناحاً فندقياً، مع ١٠ أجنحة للشخصيات المهمة، ومطعمين رئيسيين يتسع كل منهم لنحو ٢٠٠ نزيل، كما سيشتمل الفندق على صالات كبيرة للإجتماعات والمؤتمرات، وخدمات رجال الأعمال، فضلا على مسابح وقاعات للألعاب الرياضية.

وزير الصناعة: ضرورة إدخال المعلوماتية لشركات الوزارة

بغداد/ المدى

أنجز مركز المعلومات والمعرفة العلمية التابع الى وزارة الصناعة والمعادن ربط منظومة (voip) وخدمة (vtc) مع بقية الوزارات والجهات الحكومية في اطار التنسيق لمشروع الحكومة الالكترونية.

وقال مصدر مسؤول في المركز للمكتب الإعلامي في الوزارة ان منظومة (voip) الفديو كونفرس عبر الانترنت والتي تضمن تحقيق اتصال ناجح مع البرلمان والوزارات العراقية عن طريق تحويل الصوت الى اشارة رقمية تنتقل عبر الانترنت وبما يضمن عمل اتصال مباشر من الكمبيوتر بواسطة تلفون خاص اوعادي، مشيراً الى ان خدمة (vtc) او ما يسمى بالمؤتمرات الفديوية التي تساعد في توفير إمكانات كثيرة بإقامة اجتماعات مغلقة ولعدة مواقع في الوقت نفسه وبشكل مباشر الأمر الذي يؤدي الى استغلال الوقت دون التواجد الفعلي في مكان واحد.

واضاف ان هذا الانجاز الذي حققه المركز جاء في ضوء لقاء وزير الصناعة والمعادن فوزي حريري بمدير مركز المعلومات والمعرفة العلمية حيث اكد الوزير اهمية تطوير المركز ودعم نشاط المعلومات وصولا الى ما أتمته الوزارة مع ضرورة توفير متطلبات النهوض بالمركز وتسهيل اداء اعمال المكلفين بها مطالبا باعداد دراسة حول سبل النهوض بالمعلوماتية لكافة شركات الوزارة.

من جانبه اعد المركز وضمن خطته لتطوير الوعي المعلوماتي لكوادر الوزارة خطة تدريبية لكافة كوادر الوزارة تضم مختلف المواضيع التي تهم مستخدمي الحاسوب وباشراف محاضرين ومدربين اكفاء حسب احدث المناهج المعتمدة لاقامة مثل تلك الدورات.

شحة مياه الاهوار وراء تراجع الثروة السمكية

الناصرية/ وكالات

اعتبر موطنون من مدينة الناصرية إن شحه مياه الاهوار وانخفاض مناسيب الفرات يعتبران العامل الأبرز في تراجع أعداد الأسماك و زيادة أسعارها. واكد صفاء عبد الصاحب " احد تجار الأسماك إن شحه المياه أثرت في زيادة أسعار الأسماك وقلة إعدادها، حيث إن تجفيف الاهوار من جديد اثر سلبا على الثروة السمكية.

ورأى " حسين كاظم " وهو بائع اسماك أيضا في سوق الناصرية إن توقف استيراد الأسماك الطرية من دول الجوار أدى إلى ارتفاع أسعارها الأمر الذي جعل السوق يعتمد على الأسماك المحلية التي هي شحيحة أصلا بائع آخر وهو " عماد هاشم " قال إن العمل في بيع الأسماك بدأ يقل، كما إن إقبال الناس منخفض على شراء الأسماك المحلية والطلب على المستورد في ازدياد نتيجة قلة أسعارها. مطالبا الحكومة المحلية بتوفير أحواض للمربين كبقية الدول المجاورة لإنعاش الثروة السمكية.

ومن جانبه معاون مدير الزراعة بسيل طالب ألفراتي بين لشبكة أخبار الناصرية إن النسب المتدنية لمناسيب المياه ونتيجة التبخر وارتفاع درجة الحرارة إضافة إلى عدم دخول كميات جديدة في المياه إلى الاهوار وإنعاشها أدت جميع هذه العوامل إلى انخفاض كبير وحاد في الثروة السمكية.

كما طالب الفراتي بضرورة "توفير حصة ثابتة من المياه للاهوار فهي ليست لها علاقة بعمليات السقي والشرب والخطة الزراعية ".مناشدا الحكومة المركزية والمحلية في المحافظة بالاهتمام بهذا الموضوع المهم والخطير، فإنعاش الاهوار يعني إنعاش الكثير من الأمور سواء كانت اقتصادية أو سياحية أو دخل الفرد في هذه المناطق.

مطالبات برلمانية للإسراع في تشريع قانون النفط والغاز

بغداد/ المدى

طالب برلمانيون مطالباتهم بالاسراع في تشريع قانون النفط والغاز الذي مازال يراوح في أروقة البرلمان.

وقال مقرر لجنة الطاقة في مجلس النواب عبد الهادي الحساني بحسب وكالة (آكي) الايطالية للأنباء أن "الاخفاق في سّن القانون يعني عدم قدرة البرلمان والهيئات الرئاسية الثلاث على اقرار جميع القوانين المهمة ذات العلاقة المباشرة بمصالح العراقيين، لاسيما وأن المادة ١١١ من الدستور العراقي تؤكد أن النفط والغاز ملك لجميع افراد الشعب، وبالتالي من حق هذا الشعب علينا أن ينعم بموارده الطبيعية.

وأضاف "مازلنا إلى الآن نعمل بالقوانين السابقة، واكتفينا بإبرام عقود خدمة وامتياز وخطر وهي في جميع الأحوال لاتشجع المستثمر الاجنبي على المغامرة برؤوس أمواله في الحفر والتنقيب وتأهيل الحقول النفطية لعدم وجود سند قانوني يدعم موقفه ويحقق للبلاد مصالحها"، على حد تعبيره

واكد النائب عن جبهة التوافق أحمد العلواني أن "القانون يرتبط بشكل مباشر بقضايا معقدة تتعلق بالتعديلات الدستورية، وإن لم يتم حسم الجوانب المتعلقة بتنظيم الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان، فمن الصعوبة بمكان اقرار القانون"

وشدد العلواني "علينا فك الاشتباك والتداخل في فهم الصلاحيات الحصرية الواردة في الدستور، والاسراع في اقرار قانون النفط الذي يحظى بأهمية بالغة على المستويين السياسي والاقتصادي" حسب تعبيره

من جانبه، أوضح النائب عباس البياتي أن "القانون استكمل من جميع النواحي سواء أكانت فنية أم قانونية"

وتابع "مجلس الوزراء وافق على مسودة نهائية للقانون مستوفية لجميع الشروط، غير أن الخلافات السياسية هي التي تعترض تمريره في مجلس النواب إلى هذا الوقت".

وزاد "على القادة السياسيين العراقيين عقد اجتماع قمة لغرض الاتفاق على ثلاث قضايا رئيسة هي، قانون النفط والغاز، التعديلات الدستورية، وقانون الانتخابات"، على حد قوله

وكان مجلس الوزراء قد وافق في شباط ٢٠٠٧ على مسودة لقانون النفط وصفت بالرسمية والنهائية، غير أن الخلافات السياسية اعترضت عرضه للمناقشة ومن ثم اقراره تحت قبة البرلمان

ارتفاع طفيف في مبيعات البنك المركزي

بغداد/ المدى

رسا المزاد اليومي لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي أمس على سعر بيع المبلغ ١١٧٥٠ ديناراً للدولار الواحد.

وأشارات نشرة المزاد اليومية الى مشاركة ١٩ مصرفاً في جلسة أمس الثلاثاء مبينة ان المبلغ المباع من قبل البنك المركزي بلغ اكثر من ٢١٤ مليون دولار.

فيما بلغت مجموع عروض الشراء نحو٢١٤,٠٣٠,٠٠٠ دولار.

وذكرت النشرة اليومية: ان سعر بيع الحوالات بلغ ١١٧٣ ديناراً للدولار الواحد بضمنها عمولة قدرها ٣ دنانير لكل دولار فيما بلغ سعر البيع النقدي ١١٧٦ ديناراً للدولار الواحد بضمنها عمولة قدرها ٦ دنانير للدولار الواحد.